A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/554
25 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ٩٩ (أ) من جدول الأعمال

التدريب والبحث: معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

تقرير الأمين العام

١ - نظرت الجمعية العامة في دورتها الخمسين في مسائل تتعلق بمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. وطلبت إلى الأمين العام في قرارها ١٢١/٥٠ أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، آخذا بعين الاعتبار الواجب مداولات مجلس الأمناء، تقريرا عن السبل الممكنة لتعزيز أنشطة التدريب التي يضطلع بها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ولتحديد دور المعهد على نحو أفضل. ويقدم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

٢ - ويود الأمين العام أن يذكر برأيه الذي كثيرا ما أعرب عنه وهو أن التدريب يمثل استثمارا قيما في مستقبل المنظمة. وهذا ينطبق على البرامج الرامية إلى تلبية الاحتياجات التدريبية للدول الأعضاء والاحتياجات التدريبية لموظفي منظومة الأمم المتحدة التي تستهدف في النهاية تلبية احتياجات الدول الأعضاء عن طريق تعزيز قدرة المنظومة على مواجهة المطالب المتجددة للدول الأعضاء فيها بصورة فعالة. ومع مراعاة هذه الاعتبارات ومراعاة الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة إلى المعهد في قرارها ١٢١/٥٠ "لمواصلة تطوير تعاونه مع معاهد الأمم المتحدة وغيرها من المعاهد ذات الصلة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية"، ركز الأمين العام خلال عدة الأشهر الماضية، في إطار استجابته لهذا القرار، على تحديد الجوانب المشتركة للاحتياجات وللنهج المتبعة في توفير البرامج التدريبية للدول الأعضاء ولموظفي منظومة الأمم المتحدة والتصرف على أساسها من أجل تعزيز تنسيقها وتلبية الاحتياجات العامة بأكبر قدر ممكن من الفعالية بالنسبة للتكاليف.

٣ - وفي هذا الصدد، عمل الأمين العام على أن تكون كلية موظفي الأمم المتحدة مشروعا ينفذ على نطاق المنظومة ويستفاد في إعداده من المدخلات المكثفة التي تقدمها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وعدد من الدول الأعضاء. وقد حظي المشروع بدعم الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة في إطار لجنة التنسيق الإدارية والهيئة الفرعية المعنية بالأنشطة التدريبية على نطاق المنظومة والتابعة للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية. والهدف الذي يتوخاه الأمين العام هو أن تفيد الأنشطة التدريبية

301096 301096 96-29181

9629181

التي يضطلع بها معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب ومشروع كلية موظفي الأمم المتحدة على نطاق المنظومة من تضافر الجهود، وذلك في شكل المنافع المتبادلة تتمثل في تعزيز وترشيد عملية وضع المناهج الدراسية في كل منهما في المجالات والاختصاصات التي تنطوي على مصالح وأنشطة مشتركة. ومن شأن هذا التضافر في الجهود أن يؤدي أيضا إلى تعزيز فعالية التكاليف فيما يتعلق بإعداد البرامج وإنجازها وإلى تحقيق منفعة إضافية تتمثل في تجنب "إرهاق المانحين" عند الاتصال بالمنظمات المانحة الحكومية وغير الحكومية. وجدير بالإشارة في هذا الصدد أن مشروع كلية موظفي الأمم المتحدة ممولة برمته من موارد خارج الميزانية العادية. وعلاوة على ذلك، فإن فرص التدريب والتعلم المشتركة المتاحة لممثلي الحكومات ولموظفي منظومة الأمم المتحدة سوف تساهم إلى حد كبير في تعزيز أعمال الشراكة عند التنفيذ بهدف اتخاذ إجراءات أكثر فعالية في المجالات التي تكون موضع اهتمام مشترك. وسوف تبين محتويات البرامج المسائل موضع الاهتمام المشترك مع التكيف لتلبية الاحتياجات المحددة لكل من الجهات التي يستهدف إشراكها في هذه البرامج. واذا وضعت هذه الأهداف في الاعتبار عند تصميم فرص التدريب والتعلم المشتركة المتاحة لممثلي الحكومات وموظفي منظومة الأمم المتحدة في المجالات ذات الاهتمام المشترك، فإن هذه الفرص تسهم، ولا شك، في تعزيز الفعالية التنفيذية وتعزيز القدرة على الاستجابة بوجه عام.

٤ - ومن بين ما أشارت إليه وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها المعنون "دراسة جدوى تتعلق بنقل مقر معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث إلى مركز تورينو" وجود "توافق عام في الآراء بشأن الحاجة إلى إيجاد سبل عملية وقابلة للتنفيذ، لتنسيق الأنشطة التدريبية على صعيد منظومة الأمم المتحدة بغية استخدام الموارد على نحو أرشد وتجنب الازدواج والتداخل والعمل على الجمع بين الأنشطة بالقدر الممكن. كما يبدو أن هناك اتفاقا عاما على التصدي لهذه المسألة بطريقة شاملة وعدم اتباع نهج التجزئة. أما الجهود التي يبذلها الأمين العام في سبيل إيجاد حل شامل ودائم بهدف التنسيق الأفضل واحتمال تجميع الأنشطة التدريبية على صعيد منظومة الأمم المتحدة، فهي تمثل عنصرا أساسيا في هذا المجال. ولذلك ينبغي أن يعتبر مشروع كلية موظفي الأمم المتحدة جزءا من تلك الجهود".

٥ - وتحقيقا لهذا الغرض استقصى الأمين العام بنشاط خلال السنة الماضية جميع السبل الممكنة لزيادة التعاون بين معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وكلية موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك إشراك المعهد في حلقات العمل التي تعقدها الكلية في مجال تطوير المناهج الدراسية. ومن بين المجالات ذات الأولية المحددة لهذا التعاون: حفظ السلام وصنع السلام؛ وتقديم المساعدة الإنسانية وإدارة حالات الطوارئ المعقدة؛ وإدارة الأنشطة الإنمائية. ويحيط الأمين العام علما مع التقدير بأن مجلس أمناء المعهد قد أقر بأهمية هذه المبادرة وأصدر توجيهات إلى مديره التنفيذي بالنيابة بشأن "تعزيز التعاون مع مركز تورينو ومع مشروع كلية الموظفين مع مراعاة الموارد والأنشطة الراهنة ..."[٢].

٦ - وفي وقت يشهد ندرة في الموارد ويُطلب فيه من المنظومة أن تضطلع بصورة متزايدة بمهام جديدة أو مختلفة استجابة لما ينشأ من احتياجات للدول الأعضاء، من الضروري تحقيق الاستخدام الأمثل

لجميع الموارد والمرافق المتاحة. وعلاوة على ذلك، فإن من المعتقد أن مشروع كلية موظفي الأمم المتحدة يتيح الفرصة للاستفادة المثلى من قدرات ومرافق منظومة الأمم المتحدة المتوافرة في مركز التدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو من أجل تعزيز قدرة منظومة على الجمع بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية والأمم الأمم المتحدة كشركاء في إتاحة الفرص الفعالة للتدريب والتعلم.

الحواشي

(١) JIU/REP/96/6.

(٢) الاستنتاجات والتوصيات التي خلصت إليها الدورة الاستثنائية لمجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، جنيف، ٢ - ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، الفقرة ١٦ (هـ).

- - - - -